برنامج الأغذية العالمي | Programme Alimentaire Mondial | World Food Programme | Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ١٩٩٩/١٠/٢٢

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٧ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/99/7-B/2
10 September 1999
ORIGINAL: ENGLISH

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش نيبال ٦١٥١

مساعدة اللاجئين من بهوتان في نيبال[١]

عدد المستفيدين:	**٥٠٠ ٩٦ مستفيد**
مدة المشروع:	١٢ شهرا
	(٢٠٠٠/١/١ ٢٠٠٠/١٢/٣١)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)[٢]

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٣٨٣ ٠١٢ ٧ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية:	٢١٠ ٩٥٧ ٥ دولارات
مجموع التكاليف:	٣٨٣ ١٤٤ ١١ دولارا

(١) سبقت هذه العملية عملية اللاجئين والنازحين الممتدة ٥٣٢٤ (التوسع الثالث)، المساعدات الغذائية إلى اللاجئين من بهوتان في نيبال.
(٢) كان الدولار الواحد يساوي ٦٧,٧ روبية نيبالية في يونيو/ حزيران ١٩٩٩.

الموجز

بدأ اللاجئون من بهوتان يقدمون إلى نيبال في أواخر عام ١٩٩٠، حيث وصل تدفقهم إلى ذروته في النصف الأول من عام ١٩٩٢. واعتبارا من أبريل/نيسان ١٩٩٩، كان عدد اللاجئين المسجلين في ٧ مخيمات أقيمت في منطقتي جهابا ومورانغ في شرق نيبال، قد وصل في مجموعه إلى ٥٠٠ ٩٦ لاجئ.

ومنذ منتصف عام ١٩٩٩، جددت حكومة نيبال مساعيها لاستئناف المحادثات الثنائية الرسمية، بهدف التوصل إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين. ولكن لم يظهر أي تقدم حقيقي نحو حل لهذه المشكلة في المستقبل القريب. ومازالت الحكومة المضيفة مصرة على سياستها بعدم إدماج اللاجئين في المجتمع النيبالي.

وبدأ **البرنامج** في تقديم المساعدات الغذائية إلى اللاجئين من بهوتان في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين، وحتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩، سيكون **البرنامج** قد التزم بمساعدات غذائية في تسع عمليات متتالية، بلغت قيمتها الإجمالية ٥٢ مليون دولار.

وقد ذكرت بعثة تقدير الأغذية المشتركة بين **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في تقريرها في يونيو/حزيران ١٩٩٩، أن الحالة الغذائية والصحية العامة في المخيمات، مازالت مرضية، وأن تقديم المساعدات الغذائية وغير الغذائية يعتبر كافيا. كما أوصت البعثة بمواصلة تقديم المساعدات لسنة أخرى، بسبب عدم وجود احتمالات واضحة لإعادة توطين هؤلاء اللاجئين أو إدماجهم في المجتمع النيبالي، والقيود المفروضة على اللاجئين التي تحول دون تحقيقهم للاكتفاء الذاتي من الأغذية من ناحية أخرى.

وسوف يقوم **البرنامج** أثناء العملية المقترحة التي ستستغرق عاما واحدا، بتوزيع حصة عامة من الأغذية على جميع اللاجئين المسجلين، لسد احتياجاتهم الدنيا الضرورية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم **البرنامج** بتوريد سلع غذائية مقواة من خلال برنامج التغذية التكميلية، لنحو ٤ ٠٠٠ شخص من المجموعات الضعيفة، وفي مقدمتهم الحوامل والمرضعات.

وسعيا وراء تشجيع اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم، قام **البرنامج** بدعم الأنشطة المولدة للدخل، وأنشطة التدريب المهني، وزراعة الحدائق المنزلية، لمصلحة أشد الأسر احتياجا. وقد نفذت هذه الأنشطة في أغلبها بواسطة الجمعيات النسائية للاجئات.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير عمليات الإقليم : Ms. J. Cheng-Hopkins رقم الهاتف: 066513-2209

منسق عمليات نيبال: Ms. C. Ushiyama رقم الهاتف: 066513-2359

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2641).

إطار تقديم المساعدات ومبرراتها

الخلفية وتحليل الأوضاع

١- تصنف نيبال ضمن أقل البلدان نموا، وضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، حيث لا يتعدى دخل الفرد فيها ٢٠٠ دولار في العام. وتحتل نيبال المرتبة رقم ١٥٢ بين ١٧٤ بلدا في تقرير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** للتنمية البشرية لعام ١٩٩٨، كما أن مؤشر الأمن الغذائي الأسري الذي وضعته **منظمة الأغذية والزراعة**، يعطيها نسبة ٨٦,٣ (١٩٩٣-١٩٩٥). ويعيش ما يقرب من نصف سكان نيبال البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة على أقل من دولار واحد في اليوم. وكان النمو الاقتصادي الحقيقي ضئيلا ومتقلبا، فدخل الفرد لم يرتفع بأكثر من ٠,٩ في المائة سنويا خلال الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٩٤. وتشير التقديرات إلى أن الفقر بين السكان قد زاد من ٣١ في المائة عام ١٩٧٨/١٩٧٧ إلى ٤٥ في المائة تقريبا عام ١٩٩٦.

٢- بدأ لاجئو بهوتان يدخلون نيبال في أواخر عام ١٩٩٠، حيث وصل تدفقهم إلى ذروته في النصف الأول من عام ١٩٩٢، بعبور ١ ٠٠٠ شخص يوميا للحدود الفاصلة بين البلدين. وفي يوليو/ تموز ١٩٩٣، كان ما يقرب من ٨٤ ٠٠٠ لاجئ من بهوتان قد استقروا بالفعل في المخيمات التي أقيمت لهم في شرق نيبال. وقد قيد جميع اللاجئين الذين عبروا الحدود قبل منتصف عام ١٩٩٣ باعتبارهم مجموعة تشكل "أمرا واقعا" ثم انخفض معدل وصول اللاجئين بصورة منتظمة منذ ذلك الحين، وأصبح العدد الذي يقبل منهم في المخيمات منذ عام ١٩٩٦ ضئيلا للغاية. وانقطع وصول اللاجئين تماما ابتداء من عام ١٩٩٨.

٣- وانخفضت الزيادة الطبيعية (أي زيادة المواليد على الوفيات) في عدد اللاجئين بمرور الوقت، ولم تعد تزيد الآن عن ٢ في المائة سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٨ و٠٠٠ ١٠ لاجئ من بهوتان قد استقروا بصورة عشوائية في أماكن أخرى من نيبال. وفي ١٩٩٩/٤/٣٠، كانت سجلات حكومة نيبال الرسمية تبين أن مجموع اللاجئين قد بلغ ٥٠٨ ٩٦ لاجئين في المخيمات السبعة. وهكذا كان الرقم المتوسط لعدد اللاجئين الذين يحتاجون إلى مساعدة هو ٥٠٠ ٩٦ في عام ٢٠٠٠.

٤- وتبين من المقابلات التي أجرتها حكومة نيبال و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، أن هؤلاء اللاجئين – وأغلبهم من مجموعات عرقية تتحدث اللغة النيبالية وتعيش في السهول الجنوبية من بهوتان – قد هربوا من بلادهم خوفا من سوء المعاملة في أعقاب تنفيذ حكومة بهوتان لقوانين الهجرة والجنسية في عام ١٩٨٥، وسياسة الاندماج الثقافي في أواخر الثمانينات، التي رفعت شعار "أمة واحدة، شعب واحد".

٥- عقدت سبع جولات مفاوضات رسمية على المستوى الوزاري بين حكومتي نيبال وبهوتان، كان آخرها في شهر أبريل/ نيسان ١٩٩٦، دون التوصل لأي حل فعال. وتجددت المحاولات أثناء زيارات الوفود البرلمانية والوزارية من نيبال إلى بهوتان في شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨. ثم توقفت الاتصالات بسبب تغيير حكومة نيبال في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨، والإعلان عن إجراء انتخابات عامة في مايو/ أيار ١٩٩٩. وأعلنت حكومة نيبال الجديدة في شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٩ أن حل مشكلة اللاجئين يتصدر جدول أعمالها، وجددت سلطات نيبال دعوتها إلى بهوتان لاستئناف المفاوضات الرسمية في وقت مبكر. ورغم الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه، وما يبدو من وجود مناخ سياسي موات في البلدين، لم يكن هناك حتى منتصف عام ١٩٩٩ أي تقدم ملموس باتجاه حل

مشكلة اللاجئين في المستقبل القريب. وفي نفس الوقت، واصلت حكومة نيبال الإعلان عن سياستها برفض إدماج اللاجئين في المجتمع النيبالي، وهو ما كانت قد أعلنته للمرة الأولى في عام ١٩٩٥.

المساعدات التي قدمت حتى الآن

٦- اعتبارا من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٢ وحتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩، كان **البرنامج** قد التزم بمساعدات غذائية إلى لاجئي بهوتان، بلغت قيمتها الإجمالية ٥٢ مليون دولار تقريبا، وذلك عن طريق مجموعة من خمس عمليات طوارئ وأربع عمليات إغاثة ممتدة، وزع **البرنامج** خلالها ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٨ طن من السلع[١]. وأثناء تلك الفترة نفسها، ستكون **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** قد قدمت ما مجموعه ٣٣,٥ مليون دولار لأعمال الرعاية والصيانة، بالإضافة إلى مبلغ ٣,٣ مليون دولار لمشروعات إصلاح المناطق المتضررة من اللاجئين، خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١.

٧- وبلغ متوسط التمويل الإضافي الذي قدمته المنظمات غير الحكومية لبرامج المساعدات التكميلية في المخيمات، نحو مليون دولار سنويا في المتوسط طوال الفترة من ١٩٩٣ –١٩٩٨، وإن كان هذا التمويل قد انخفض انخفاضا شديدا إلى ٤٠٠ ألف دولار فقط في عام ١٩٩٩. وإجمالا، فقد أنفق نحو ٩١,٩ مليون دولار على الدعم المباشر للاجئين.

الإطار المحلي والاقتصاد

٨- تعتبر منطقتا جاهابا وموارنغ أقصى منطقتين شرقي نيبال، وتقعان في سهول تيراي الخصبة، ويقترب عدد سكانهما من ١,٥ مليون نسمة في عام ١٩٩٨. والزراعة هي النشاط الرئيسي، حيث تحقق وفرا سنويا في الحبوب يصل إلى ٨٥١ ٦٤ طنا و ٨٨١ ٢٢ طنا في جاهابا وموارنغ على التوالي[٢].

٩- وتحتل هاتان المنطقتان مكانا في أهم عشر مناطق بين أقسام نيبال الخمس والسبعين، طبقا لمؤشر مركب من ٣٩ مؤشرا إنمائيا رئيسيا[٣]. وتقع المنطقتان على حدود الهند، وبالتالي فإن بهما مراكز حضرية مزدهرة داخل نقاط الدخول وحولها. فقد أصبحت مدينة بيرات ناجار في موارنغ أكبر مدينة صناعية، وأصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد سكانها بعد مدينة كاتماندو.

١٠- كما تعرضت هاتان المنطقتان مؤخرا لتدفق اللاجئين بشدة من المناطق الجبلية المتاخمة، وأصبحتا تواجهان الآن مشكلات التوسع العمراني السريع، وقطع الأشجار بالجملة، ونقص المرافق الصحية ومرافق النظافة العامة.

التفاعلات بين اللاجئين وظروفهم المحلية

١١- هناك قيود على الدرجة التي يستطيع اللاجئون أن يتفاعلوا بها مع الاقتصاد المحلي. والمصدر المباشر لذلك هو سياسة حكومة نيبال التي لا تسمح للاجئين بالقيام بأي نشاط خارج المخيمات. وكما لاحظنا من قبل، فإن الشركاء العمليين والأفراد المحليين قد أبلغوا بعثة تقدير الأغذية المشتركة بين **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون**

---

(١) سبقت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه، عملية طوارئ ممتدة هي العملية نيبال ٥٣٢٤ (التوسع الثالث).

(٢) بيانات ميزانية الأغذية مأخوذة من وزارة الزراعة. والأرقام محسوبة على أساس عدد سكان المنطقتين، ومجموع حبوب الطعام، والاحتياجات من الأغذية.

(٣) المصدر: مؤشرات التنمية الصادرة عن المجلس الدولي للتنمية المتكاملة للجبال/ منظمة التنمية الهولندية (ICIMOD/SNV)١٩٩٧ لفسيولوجيا الحشرات وإيكولوجيتها، ١٩٩٧.

اللاجئين في عام ١٩٩٨، بأن هناك مبادلات اقتصادية غير رسمية بمستوى ملموس بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المحيطة بهم. فاللاجئون يعملون بالأنشطة الاقتصادية داخل المخيمات أو خارجها، وإن كان ذلك على أساس موسمي ومتقطع. ولكن من الصعب حتى الآن تقدير حجم هذه المبادلات أو مستوى الاعتماد على النفس، حيث أن الاعتراف الصريح بمثل هذه الأنشطة لا يلقى أي تشجيع، وقد يقلل من شأنها.

التقدير الشامل للاحتياجات وأوضاع اللاجئين في المخيمات

١٢- كما جاء في تقرير بعثة تقدير الأغذية المشتركة بين **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في يونيو/ حزيران ١٩٩٩، فإن الحالة العامة للاجئين مازالت مطمئنة. ومنظمة الاتحاد اللوثري العالمي، تقوم – بتمويل من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – بصيانة وإصلاح جميع مساكن اللاجئين والبنيات الأساسية في مخيماتهم. كما أمكن توفير مياه شرب كافية طوال ٢٤ ساعة معالجة بالكلور (٢٢ لترا في المتوسط للفرد يوميا) في جميع المخيمات على مدار العام، وقد سمح ذلك بالمحافظة على صحة الأفراد ونظافتهم، وساهم في الحد من معدلات الإصابة بالأمراض الناجمة عن المياه.

١٣- عنى صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة)، بتمويل **من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بالاحتياجات الصحية للاجئين بشكل جيد، بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية الأساسية، شمل ذلك حالة من يحتاجون إلى علاج طبي خاص إلى المرافق الصحية المحلية، وكذلك من يحتاجون إلى متابعة منتظمة، والإبلاغ عن حالتهم الصحية العامة. وتبين جميع المؤشرات أن الظروف الصحية العامة للاجئين مرضية، وأنها أفضل بشكل عام من الظروف الصحية السائدة بين سكان نيبال وبهوتان.

١٤- أمكن المحافظة طوال العام على النظافة العامة في المخيمات، بما في ذلك التخلص من الفضلات البشرية ومكافحة ناقلات الأمراض. وهو ما ساهم أيضا في التحسن المستمر في الأحوال الصحية للاجئين، واستمرار الانخفاض في حالات الإصابة بالملاريا والتهابات المخ.

١٥- كانت إمدادات المواد الأساسية غير الغذائية، مثل الكيروسين، والمواقد، ومعدات الطهي، والصابون، وما إلى ذلك، كافية ومنتظمة. ومع ذلك، فقد كانت هناك مشكلة في توريد الملابس، حيث أن اللجنة الدولية لجمعيات الصليب والهلال الأحمر قد توقف في عام ١٩٩٩ عن تمويل عمليات شراء الملابس عن طريق الجمعية الوطنية للصليب الأحمر. وكانت آخر مرة حصل فيها اللاجئون على ملابس في منتصف عام ١٩٩٨. وقد أدى ذلك إلى مزيد من الضغط على الموارد الاقتصادية المحدودة بالفعل لأسر اللاجئين.

١٦- بلغ عدد التلاميذ المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية في المخيمات التي تديرها جمعية كاريتاس نيبال بتمويل من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، أكثر من ١٠٠ ٣٦ تلميذ في العام الدراسي ١٩٩٩/١٩٩٨ (٣٥ في المائة من مجموع عدد اللاجئين). ويعتبر مستوى التعليم الذي يحصلون عليه جيدا، بل وأفضل مما تحصل عليه المجتمعات المحلية. وهناك طلب مستمر على التعليم العالي. كما زاد عدد الفتيات في مستويات التعليم العليا. واعتبارا من عام ١٩٩٨، أصبحت الشهادات التي يحصل عليها اللاجئون عند انتهاء دراساتهم، معترفا بها في نيبال والهند وبهوتان.

الأحوال الغذائية والصحية للاجئين

١٧- مازالت الحالة الغذائية والصحية العامة في المخيمات مرضية. فتقارير صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) تبين ثبات معدلات سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة أو انخفاضها. فآخر التقارير الشهرية عن الصحة يبين

أن حالات سوء التغذية الحادة تواصل انخفاضها، حيث لم تظهر أكثر من حالتين في المتوسط في كل شهر خلال الربع الأول من عام ١٩٩٩. أما معدل الإصابة بسوء التغذية العام فقد بلغ في مجموعه عند قياسه أثناء مسح التغذية الذي جري عام ١٩٩٨ (لكل من تقل نسبة أوزانهم إلى أطوالهم عن ٨٠ في المائة، سواء بالنسبة للحالات الحادة أو المتوسطة) فكانت ٤,٣ في المائة. وتقل هذه النسبة قليلا عن المعدل السائد في السنة السابقة وهو ٤,٥ في المائة، لتبرز بذلك اتجاها مرضيا ومستمرا. وهذا المستوى من سوء التغذية يأتي مفاجأة مذهلة عند مقارنته بالمعدل العام في نيبال وهو ٢٦,٦ في المائة لجميع الأطفال دون سن الثالثة. والواقع أن جميع المؤشرات تقريبا تواصل دلالتها على حالة صحية مرضية، ومستمرة في التحسن باستمرار. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ١٣ في المائة، من ٣٩ في كل ألف عام ١٩٩٧ إلى ٣٣,٨ فقط في عام ١٩٩٨، وهو ما يقرب من ٣٠ في المائة من المتوسط السائد في نيبال و٢٥ في المائة من المتوسط السائد في بهوتان. وكانت معدلات وفيات الأطفال عام ١٩٩٨ هي ٢٦,٤ في كل ألف، مما يدل على تحسن ملموس (بنسبة ٢٢ في المائة) من المعدل السائد في عام ١٩٩٧ و٣٤ في كل ألف، أي أقل كثيرا من معدلات عام ١٩٩٨ التي كانت ٨٩ لكل ألف بالنسبة لنيبال و٩٠ لكل ألف بالنسبة لبهوتان. وظلت وفيات الأمهات أثناء الوضع على انخفاضها، حيث لم تحدث سوى حالتين في عام ١٩٩٨، ولم تسجل أي حالة جديدة حتى الآن في عام ١٩٩٩. كما لم تظهر أي أمراض وبائية.

١٨- كما أن حدوث أي شكاوى بسبب نقص العناصر المغذية الدقيقة ظلت طوال عام ١٩٩٨ دون أي أهمية تذكر. ولكن صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) أعلن أنه في الشهور الأولى من عام ١٩٩٩ ظهرت حالات متزايدة من التهاب عظام الفك، التي تشير إلى نقص محتمل في فيتامين ب٢. ولا تعتبر هذه مشكلة صحية خطيرة، وإن كان لابد من الاهتمام بها. فهذا الأمر يزيد في المخيمات أثناء هذه الشهور (ربما بسبب النقص الموسمي في الخضر الطازجة) ولكن زيادة حالات الإصابة به هذا العام كانت أعلى منها في العامين السابقين، رغم أنها لم تكن بشكل واحد في جميع المخيمات، كما أنها لم تحدث بنفس النمط بين جميع المجموعات العمرية.

١٩- سجلت المخيمات التي لا تتوافر فيها فرص كافية أمام اللاجئين ليقوموا بأنشطة تكميلية، أعلى إصابات بالتهاب عظام الفك، بينما سجلت المخيمات التي تتوافر فيها فرص لزراعة الأغذية وكسب دخل عددا أقل من المشكلات. كما أوضحت بيانات صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) أن أسر اللاجئين التي يحصل أحد أفرادها على حوافز، لم تظهر بها أي حالات التهاب عظام الفك. وينبغي ملاحظة أن تقديم الخضر والفاكهة الطازجة إلى المخيمات – كجزء من تكملة الحصة العامة – كان متقطعا، ولم تكن به كمية كافية من الخضر خلال موسم الجفاف في عام ١٩٩٩.

٢٠- تحتوي الحصة الغذائية التي توزع الآن على ثلث الكمية العادية الموصى بها يوميا من فيتامين ب٢. وهي تستكمل بتقديم الخضر الطازجة، التي تعرضت للتوقف كثيرا وإحلال سلع أخرى محلها. ولكن بعض العوامل الأخرى قد يكون له تأثير ملموس على هذه المشكلة. ولذا فقد أوصت البعثة المشتركة لتقدير الأغذية بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في عام ١٩٩٩ بأن يقوم مركز مكافحة الأمراض في أتلانتا بمسح جديد عن نقص العناصر المغذية الصغيرة في أعقاب المسح السنوي الذي يجريه صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) في يونيو/حزيران ١٩٩٩، وذلك بهدف معرفة الأسباب المحددة لهذا المرض، والمساعدة في تجميع قوى الاستراتيجيات الوقائية الممكنة.

برنامج التغذية التكميلية

٢١- بالإضافة إلى توزيع الأغذية العامة، فإن هناك برنامج للتغذية التكميلية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ممن هم دون الخامسة، والأمهات الحوامل والمرضعات، ومرضى السل، والمرضى من كبار السن. وقد حصل على هذه المساعدة في عام ١٩٩٩، ٢٧٤ ٣ شخصا في المتوسط كل شهر (أي ٣,٤ من مجموع سكان المخيمات)، تشكل الحوامل والمرضعات ٩٠ في المائة منهم.

٢٢- ومنذ عام ١٩٩٧، يجري الكشف على جميع المواليد الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة في المخيمات، مرة كل شهر. ويتم ذلك في العيادات الطبية الموجودة في المخيمات بقياس الوزن مقابل الطول. بينما يتم توقيع الكشف الطبي بواسطة الممرضين من المجتمع المحلي على الأطفال من سن سنة واحدة إلى خمس سنوات على مستوى الأسرة كل ثلاثة أشهر. وتتم إحالة من يعانون من سوء التغذية إلى مراكز رعاية الأمومة والطفولة لوزنهم مقابل الطول، وإدراجهم في برنامج التغذية التكميلية إذا احتاجوا إلى ذلك، حيث يظلون ضمن هذا البرنامج إلى أن تصل نسبة أطوالهم إلى أوزانهم إلى ما فوق ٨٥ في المائة، ويحافظون على هذه النسبة لمدة شهر على الأقل.

٢٣- وفي عام ١٩٩٨، أدرج ٦٦٢ طفلا ممن يعانون من سوء التغذية في برنامج التغذية التكميلية، أي بمتوسط ٥٥ طفلا في الشهر. وانخفض عدد المقيدين بنسبة ١٢ في المائة أثناء الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٩، وهو تغير محمود. وبالمثل انخفض قيد الحوامل والمرضعات في هذا البرنامج عام ١٩٩٩ بنسبة ١٨,٥ في المائة و١٥,٥ في المائة على التوالي مقارنة بعام ١٩٩٨، ويرجع ذلك إلى نجاح برنامج تنظيم الأسرة.

عدد المستفيدين وتسجيلهم وسماتهم الديموغرافية

٢٤- كانت سجلات الحكومة النيبالية في ٣٠ /٤/ ١٩٩٩ تبين أن عدد اللاجئين الفعلي في المخيمات السبعة التي تعترف بها حكومة نيبال هو ٥٠٨ ٩٦ لاجئين ويبلغ عدد الذين يتلقون أغذية ٣٥١ ٩٤ لاجئا فقط طبقا لقوائم التوزيع في الجمعية الوطنية للصليب الأحمر. وهناك في المتوسط ٠٠٠ ٢ لاجئ توقف صرف حصصهم في أوقات مختلفة (يرجع السبب في أغلب الأحيان إلى مسائل تنظيمية وغياب بدون مبرر، وإن كان ذلك قد يرجع أيضا إلى الغياب بسبب الدراسة خارج المخيمات). وعلى ذلك، اتخذ رقم متوسط للتخطيط هو ٥٠٠ ٩٤ لاجئ، باعتبارهم يحتاجون إلى المساعدة في عام ١٩٩٩. وبناء على معدلات النمو الصافية الحالية لسكان المخيمات، كان الرقم الذي اتخذ لعام ٢٠٠٠ هو ٥٠٠ ٩٦ لاجئ في المتوسط. ولاحظت بعثة تقدير الأغذية المشتركة بين **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في عام ١٩٩٩، أن **المفوضية** قد واصلت تنقيح قاعدة البيانات الخاصة باللاجئين.

٢٥- ويعتبر معدل النمو الصافي الحالي في عدد السكان، وهو ٢ في المائة، أقل كثيرا من مثيله في بهوتان ونيبال: وهو الآن (٢,٦ في المائة و٢,٤ في المائة على التوالي) ويعكس التأثير المستمر لأنشطة تنظيم الأسرة والجهود التي تبذل في مجال التعليم داخل المخيمات. وبالنسبة للتقسيم بحسب الجنسين، فإن هناك زيادة للذكور على الإناث في جميع المراحل العمرية، حيث تشكل الإناث نسبة ٤٩ في المائة في المتوسط. ونيبال واحدة من بلدان العالم القليلة التي يقل فيها معدل العمر المرتقب للنساء عن مثيله للرجال بسبب تفضيل النساء للذكور من البنين والوضع المتردي للمرأة. وسكان المخيمات أغلبهم من الشباب، حيث يمثل من هم دون السابعة عشر نسبة ٤٧ في المائة، بالإضافة إلى عدد متزايد يصل إلى ما يقرب من ٠٠٠ ١٨ شخص (١٩ في المائة من مجموع اللاجئين) ولدوا في هذه المخيمات. ويمثل من يتخطون الستين ٥ في المائة من مجموع اللاجئين، بينما يمثل المراهقون نحو نصف عدد اللاجئين. وتوجد الآن ١٨٢ ٢ أسرة وحيدة الوالد (٢,٣ في المائة) أغلبها من النساء (٠٢٠ ٢ أسرة ترأسها نساء).

٢٦- وأغلب سكان المخيمات من سكان نيبال مع أعداد صغيرة من الدروكباز (من سكان شمال بهوتان). وباستثناء أفراد قلائل من المهنيين وأصحاب المهارات، وهم أساسا من موظفي الحكومة، فإن أغلب السكان كانوا ذات طبيعة ريفية أساسا عند وصولهم، وأغلبهم من المزارعين بالفعل. ولكن هذا الأمر يتغير الآن حيث أن نصف السكان تقريبا (من الشباب) ليس لديهم خبرة كبيرة أو ارتباط بأسلوب الحياة الريفية، إذ أن أغلب أسر اللاجئين دخلت الآن عامها التاسع في المخيمات، وأصبح اللاجئون أكثر تعليما.

٢٧- حدث تغير ملموس في مستويات التعليم داخل المخيمات، حيث زادت مستويات التعليم بصورة ملموسة من ١٥ – ٢٠ في المائة تقريبا في السنوات الأولى، إلى أكثر من ٦٠ في المائة بين البالغين، وما يقرب من ١٠٠ في المائة من صغار السن. ويمكن مقارنة ذلك بمستويات التعليم في نيبال. حيث أن ٤٠ في المائة فقط من البالغين يعرفون القراءة والكتابة. وأن معدل الالتحاق بالمدارس يبلغ ٦٠ في المائة للفتيات و٧٩ في المائة للأولاد (المصدر:المؤشر المتعدد. حكومة نيبال ١٩٩٥) ومازال الكبار يحضرون فصول التعليم غير الرسمي. وفي عام ١٩٩٨، انضم إلى التعليم غير الرسمي ٩٨٤ ٤ شخصا بالغا (منهم ٩١ في المائة من الإناث)، وأغلبها فصول لمحو الأمية باللغتين النيبالية والإنكليزية. ومعنى هذا أن نحو ٠٠٠ ١٨ من اللاجئين البالغين (أي ما يقرب من ٣٤,٥ في المائة من اللاجئين البالغين الآن) انضموا إلى فصول التعليم غير الرسمي منذ عام ١٩٩٢.

المشاركة وبناء المؤسسات

٢٨- تعاونت المكاتب الميدانية **للبرنامج** وتلك الخاصة **بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** تعاونا وثيقا بمقتضى مذكرة التفاهم الموقعة بينهما، في المسائل المتعلقة بمساعدة اللاجئين في السنوات الأخيرة، سواء في كاتماندو أو في العمليات الميدانية. وشكلت لجان تقدير مشتركة في كل سنة لاستعراض الوضع الجاري لتنفيذ العملية والتخطيط للاحتياجات الغذائية وغير الغذائية في المستقبل. وقدمت وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى، مثل **صندوق الأمم المتحدة للسكان** و**منظمة الصحة العالمية**، و**منظمة اليونيسيف** دعمها للاجئين عن طريق تقديم وسائل تنظيم النسل، والأدوية واللقاحات الضرورية.

٢٩- وتجري أعمال المشاركة مع المنظمات غير الحكومية القطرية والدولية من خلال اجتماعات منتظمة بين الوكالات، والمشاورات غير الرسمية، وتبادل المعلومات. وبالإضافة إلى تنفيذ العناصر المتعددة الخاصة بمساعدة اللاجئين والمدعومة بصورة مباشرة من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، **والبرنامج**، وصندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة)، وكريتاس – نيبال، والجمعية الوطنية للصليب الأحمر والاتحاد اللوثري العالمي ومنظمة أوكسفام واتحاد الأطباء الآسيويين، الذين ساهموا جميعا في الأنشطة التكميلية من مواردهم التمويلية. كما تقوم جمعية هيلين كيللر الدولية بتنفيذ مشروع الحدائق المنزلية الجديد عن طريق العاملين في الجمعية الوطنية للصليب الأحمر، لتوسع بذلك دور جمعية الصليب الأحمر وطاقاتها الفنية، بهدف التدخل في عمليات التنمية في نيبال مستقبلا.

٣٠- لاشك أن المشاركة الإيجابية لمجتمع اللاجئين في أنشطة المخيمات وإدارتها هو حجر الزاوية في هذه العملية، وهي مشاركة زادت بصورة منتظمة مع مرور السنين، وأسفرت عن مزيد من الشفافية والتقليل تدريجيا من تكاليف التشغيل. فلجان إدارة مخيمات اللاجئين، واللجان الفرعية المنبثقة عنها، تقوم بالإدارة الفعالة للمرحلة الأخيرة من توزيع الأغذية والمعونات غير الغذائية. كما أنها مسؤولة عن محفل اللاجئات، وهو محفل يقدم خدماته لمجتمع اللاجئين، بالإضافة إلى الجمعية الصحية في بهوتان، وهي جمعية تقدم خدمات صحية للاجئين. وأصبح هناك الآن نحو

١ ٧٠٠ لاجئ يعملون الآن في خدمات تديرها المنظمات غير الحكومية، في إطار خطة لتقديم حوافز بسيطة تتراوح بين ١٢ و٢٢ دولارا في الشهر.

مبررات تقديم البرنامج لمساعدات غذائية

٣١- لم يكن هناك تقدم واضح في الوصول إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين حتى منتصف عام ١٩٩٩. وهناك الآن فرص محدودة أمام اللاجئين للاعتماد على أنفسهم. ومع مراعاة للوضع العام للاجئين في المخيمات، ودرجة اعتمادهم على أنفسهم، أصبح **البرنامج** مطالبا بمواصلة تقديم معونته. ورغم أنه ليس هناك أي احتمال بعودة اللاجئين إلى بلدهم ولا إدماجهم في مجتمع نيبال، فإن المعونة الحالية من الأغذية والمواد غير الغذائية ستفيد اللاجئين، حيث ينتظر أن تعزز قدرتهم على إعالة أنفسهم بمجرد أن تتاح لهم الفرصة لذلك، سواء في البلد المضيف أو في أي بل ثالث.

٣٢- والمدة المقترحة لهذه العملية هي سنة واحدة. فقط لتأكيد الحاجة إلى إعادة النظر باستمرار في المشكلة إلى حل دائم لها. كما أنه من المهم تقدير مدى استطاعة اللاجئين أن يصبحوا أكثر اعتمادا على أنفسهم، وتقييم التبعات الاجتماعية للإقامة الطويلة في هذه المخيمات في ظل الظروف القاسية الحالية. وفي نفس الوقت، لابد من السعي إلى إيجاد أي وسيلة عملية لدفع المفاوضات الثنائية.

خطة تنفيذ العملية

الأهداف والأغراض

٣٣- إن الهدف العام من معونة **البرنامج** هو المساهمة في إعاشة لاجئي بهوتان المسجلين في المخيمات، مع تمكينهم من تدعيم آليات التحمل وتعزيز مهاراتهم المهنية، مع التشجيع في نفس الوقت على الوصول إلى حل دائم على المدى الطويل، سواء بإعادتهم إلى وطنهم أو إدماجهم في مجتمع نيبال، أو الجمع بين هذين الهدفين. والأهداف الرئيسية للعملية هي:

(أ) ضمان الحصول بانتظام على حصة من الأغذية الأساسية لجميع اللاجئين المسجلين، من خلال نظام للتوزيع العام؛

(ب) المساهمة في تحسين الأوضاع الغذائية والصحية والمحافظة عليها بالنسبة لأغلب المجموعات الضعيفة، مثل الحوامل والمرضعات، والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والمرضى من كبار السن، وذلك من خلال برنامج للتغذية التكميلية؛

(ج) تشجيع اعتماد اللاجئين على أنفسهم تدريجيا، بدعم الأنشطة المولدة للدخل، والتدريب المهني، وإنتاج الحدائق المنزلية باستخدام الأموال التي يولدها البرنامج محليا. وستكون نقاط التركيز الأساسية على أشد الأسر احتياجا، وعلى زيادة مشاركة النساء في هذه العملية.

نظام التوزيع ومشاركة النساء في إدارة الأغذية

٣٤- إن نظام إدارة الأغذية والمواد غير الغذائية وتوزيعها، متماثل في كل مخيم من المخيمات السبعة، وتجري الإدارة والتوزيع بواسطة اللاجئين من خلال اللجنة الفرعية للتوزيع المنبثقة عن لجنة إدارة المخيمات. وتتم عملية التوزيع العامة للسلع الغذائية الأساسية التي يقدمها **البرنامج** كل أسبوعين في أيام محددة، أما توزيع الخضر الطازجة (التي توردها **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** عن طريق الجمعية الوطنية للصليب الأحمر) فتوزع كل أسبوع. ويقوم عدد من اللاجئين المتطوعين بنقل الأغذية من المخازن التي تديرها جمعية الصليب الأحمر في المخيمات، إلى أماكن التوزيع المتاخمة، ثم توزن وتوزع الحصص الأسرية على كل أسرة بالتناوب بين القطاعات والقطاعات الفرعية. وتشرف على هذه العملية اللجنة الفرعية للتوزيع، مع العاملين من جمعية الصليب الأحمر، ويقوم المسؤولون عن الرصد في البرنامج بالإشراف عليها من خلال عمليات مراجعة عشوائية.

٣٥- يتم اختيار المتطوعين من اللاجئين الذين يقومون بتوزيع الأغذية بواسطة رؤساء القطاعات الفرعية في كل مخيم. ومازال عدد النساء اللوات يرأسن القطاعات الفرعية منخفضا للغاية (٦ في المائة) بالمقارنة بعدد النساء الأعضاء في لجنة إدارة المخيمات (١٩ في المائة). وطبقا لما قاله اللاجئون، فإن ذلك يرجع إلى أن الكثير من المسؤوليات الملقاة على عاتق رئيس القطاع الفرعي تحتاج إلى وقت طويل لإنجازها، وهو ما لا يجذب أعدادا كبيرة من اللاجئات، المحملات بالفعل بأعباء منزلية شاقة فوق الأنشطة الإنتاجية مثل: الأنشطة التكميلية لتوليد الدخول التي يدعمها **البرنامج**.

٣٦- وطبقا للمسح الذي أجراه **البرنامج** في أوائل عام ١٩٩٩، والراصدون من جمعية الصليب الأحمر في المعسكرات أثناء دورة توزيع الأغذية التي استغرقت أسبوعين، فإن مشاركة الإناث في مناولة الأغذية والمراحل الأخيرة لتوزيعها، تصل في المتوسط إلى ٢٧ في المائة، وإن كانت ترتفع إلى ٥١ في المائة بالنسبة لجميع السلع الغذائية وغير الغذائية كلها. ومع ذلك، فإن هذا المستوى المنخفض نسبيا للمشاركة، لا يبدو أنه يمثل مشكلة في مشاركة اللاجئات، حيث أنهن يسيطرن على تخصيص السلع الغذائية وغير الغذائية واستخدامها في الأسرة.

٣٧- وفيما يتعلق ببرنامج التغذية التكميلية، فإن الذي يقوم بإعداد الحصة المخلوطة من الأغذية، والسكر والزيوت النباتية، هو صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) في المراكز الصحية بالمخيمات، ثم توزع كحصة جافة بواسطة العاملين المدربين من اللاجئين على مختلف المجموعات الضعيفة. وفي نفس الوقت، يحصل اللاجئون على توعية صحية. وتوزع سلع البرنامج والمخيض المجفف الذي تقدمه **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** (للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية فقط) كل أسبوع على المراكز الصحية من مراكز جمعية الصليب الأحمر في المخيمات.

٣٨- ولاحظت البعثة المشتركة بين **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، نتيجة ملاحظاتها المباشرة والمقابلات التي أجرتها مع اللاجئين ومع الشركاء من المنظمات غير الحكومية، أن نظام التوزيع النهائي سواء عن طريق التوزيع العام أو برنامج الأغذية التكميلية، يدار بصورة فعالة وبتكاليف معقولة. فالمحاسبة السليمة، وتسجيل المعاملات، ونظم الإبلاغ تجري بواسطة المنظمات غير الحكومية المنفذة.

اعتبارات قضايا الجنسين

٣٩- للاجئات بهوتان نفس حقوق الرجال في التسجيل، وبالتالي في الحصول على المساعدات والخدمات الأساسية من السلع الغذائية وغير الغذائية. ولكن بعض التقاليد الثقافية والاجتماعية قد تحد من مشاركة المرأة في أنشطة بعينها، مثل: التدريب المهني. وقد ركزت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – مراعاة منها للظروف الثقافية – على

الاحتياجات الخاصة للنساء في تخطيط المخيمات. فقللت المخاطر الأمنية إلى حد ما، بالمحافظة على تكوين المجتمعات المحلية وشكلها بحسب القرى التي ينتسب إليها اللاجئون في الأصل.

٤٠- وفي أعقاب انتخاب أعضاء لجنة إدارة المخيمات في مارس/ آذار ١٩٩٩، ارتفع عدد المندوبات في المخيمات السبع من ١٤ في المائة إلى ١٩ في المائة. وبالإضافة إلى وجود نقطة اتصال للنساء في كل لجنة من لجان إدارة المخيمات، فإن عدد النساء مرتفع في اللجان الفرعية للخدمات الاجتماعية (٥٨ في المائة)، واللجان الفرعية لخدمات المشروعات (٤٤ في المائة) والمجلس الاستشاري (٤٣ في المائة) وهو مجلس له أهميته إذ أن معظم المسائل التي تحل فيه هي مشكلات تتعلق بالزواج والحياة المنزلية. ولكن تمثيل النساء ينخفض في اللجان الفرعية للتوزيع (٣٠ في المائة) وأمانات المخيمات (١٤ في المائة) ورئاسة القطاعات (١٣ في المائة) واللجان الفرعية للإدارة (١١ في المائة). واستنادا إلى التوسع في برامج التدريب على الوعي بقضايا الجنسين وتحسينه، يهدف البرنامج إلى زيادة تمثيل النساء بشكل عام في لجان إدارة المخيمات.

٤١- ويقوم "محفل اللاجئات" بدور المنظمة الطوعية من خلال شبكة من ٠٠٠ ٢ عضو متطوعة تقريبا في جميع المخيمات لتحسين ظروف المعيشة والمشاركة الاجتماعية للاجئات، وغيرهن من المجموعات الضعيفة. وقد نظم هذا المحفل في السنوات الأخيرة العديد من الدورات التدريبية بمساعدة **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، للنهوض بدور اللاجئات وتعزيز وضعهن في المخيمات، بالإضافة إلى تدريب الرجال والنساء على السواء على مفهوم تمايز الجنسين، بهدف الحد من أعمال العنف في الأسرة، والدفاع عن حقوق المرأة. وسوف يقوم محفل اللاجئات ومنظمة أوكسفام، بتمويل من **البرنامج** اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٩، بتنظيم دورات تدريبية للاجئات على التوعية بقضايا الجنسين وقضايا المجتمع المحلي، بهدف تحسين وعي النساء وزيادة ثقتهن من أجل الاشتراك في أنشطة إدارة المخيمات والمجتمعات المحلية. وسيطلب من محفل النساء ومنظمة أوكسفام في إطار التدريب على تقدير الاحتياجات دراسة الأسباب التي تحد من مشاركة النساء في بعض لجان إدارة المخيمات وذلك بهدف معالجة المعوقات.

٤٢- عقد **البرنامج** في أبريل/ نيسان ١٩٩٩ دورة لإعداد مدربين على الوعي بقضايا الجنسين ومتابعتها، استغرقت أربعة أيام، وحضرها ٢٣ موظفا من محفل اللاجئات وأمانات لجان إدارة المخيمات، للنهوض بفهم مبادئ تمايز الجنسين ووضع نظام للرصد يراعي تمايز الجنسين. ونظرا للاهتمام الذي أبداه المشاركون، فمن المقرر عقد دورات تدريبية للمتابعة أثناء العام، لينضم إليها أعضاء لجان إدارة المخيمات الآخرين، وموظفو وزارة الداخلية، والمشرفون على المخيمات، ومنسقو الإغاثة في المخيمات من العاملين في جمعية الصليب الأحمر.

٤٣- ولكن أكبر فرصة للعدل بين الجنسين تكمن في إمكانيات القطاع التعليمي، حيث أمكن بالفعل تحقيق التوازن بين الجنسين بشكل تام حتى الصف الرابع من التعليم، وبدأت النسبة المئوية للبنات اللواتي يواصلن دراستهن حتى الصف الثامن وما بعده زيادتها باستمرار، لتصل الآن إلى ٣٠ في المائة. فمن بين ٠٠٠ ٣٦ تلميذ مسجلين في البرنامج التعليمي لجمعية كاريتاس، تمثل البنات من دور الحضانة حتى الصف العاشر نسبة ٤٧ في المائة من المجموع. والهدف العام **للبرنامج ومفوضية شؤون اللاجئين** من هذه العملية، هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء عن طريق دعم الأنشطة الوارد تفصيلها في الجزء التالي. وتمثل هذه الأنشطة بشكل غير مباشر حافزا للآباء للإبقاء على بناتهم في المدارس في المراحل العليا للاستفادة من الفرص المنشأة.

أنشطة الاعتماد على الذات بدعم من البرنامج

٤٤- استطاع **البرنامج** – باستخدام الأموال المتولدة محليا من بيع أوعية المعونة الغذائية وأكياسها الفارغة – أن ينفذ أنشطة تكميلية لتوليد الدخل، وتوفير التدريب المهني منذ أوائل عام ١٩٩٨. والأهداف الرئيسية هنا هي تشجيع اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم تدريجيا، بإكسابهم مهارات مهنية، مع التركيز على أشد الأسر احتياجا، وعلى مشاركة المرأة.

٤٥- فيما بين عام ١٩٩٨ وأوائل عام ١٩٩٩، نفذ محفل اللاجئات عدة أنشطة تكميلية مولدة للدخل في جميع المخيمات، خصص لها مبلغ ٠٠٠ ٥٨ دولار جمعها من الأموال المتولدة محليا بالطريقة السابق ذكرها. وهذه الأنشطة هي: إنتاج منسوجات متنوعة (مثل أغطية الألحفة، والملاءات، والفوط، وما إلى ذلك) بإقامة مصنع صغير لأنوال النسيج اليدوية، وزراعة الفطر، ومشروعات للقروض الفردية للمشروعات الصغيرة (مثل إعداد التوابل، وصناعة القبعات وأكياس الجوت، ومقاعد الخيرزان، و ما إليها). ومع نجاح هذه الأنشطة وزيادة الطلب عليها، يمكن التوسع في هذه المشروعات لتغطي ٨٧٠ لاجئا في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ (بدلا عن ٨٠ لاجئا فقط في عام ١٩٩٨-١٩٩٩). وبالإضافة إلى ذلك، سيعين المشرف على المشروعات الموجود في المخيمات، لكي يشرف ويساعد المستفيدين في الحصول على خبرات العمل الأساسية.

٤٦- وبالنسبة لمعايير الاختيار، سيجري استخدام قائمة "لأشد مجموعات اللاجئين ضعفا". وهي القائمة التي أعدها محفل اللاجئات والتي تشمل ٣٨٨ ١ لاجئا، أغلبهم من الأسر التي ترأسها نساء، وتجري مقارنتها مع الوكالات الأخرى، مثل صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة). وعند تقسيم النشطة التكميلية المولدة للدخل بين الجنسين، يتبين أن عدد الإناث المشتركات فيها يصل إلى ٧٣ في المائة في المتوسط، من بين ١٢٠ مشتركا تقريبا.

٤٧- إن جمعية كاريتاس هي الشريك المنفذ **للبرنامج** بالنسبة للتدريب المهني، حيث تعقد دورات تدريبية على أعمال اللحام، والتركيبات الكهربائية، وصيانة السلع الإلكترونية، وميكانيكا السيارات، في مركزين أقيما خارج المخيمات، لمدد تتراوح بين ٣-٥ أشهر. ويتكون المتدربون من ٧٥ في المائة من اللاجئين و٢٥ في المائة من الشباب المحلي، تختارهم جمعية كاريتاس **والبرنامج**، وهم أساسا من المتسربين من التعليم من أشد الأسر احتياجا. وقد ساهمت مشاركة اللاجئين مع الشباب النيبالي في نفس الدورات التدريبية في خلق تفاهم مشترك، وفي خلق أفضل الظروف لمزيد من التعاون بعد فترة التدريب.

٤٨- وفيما بين شهر مارس/آذار ١٩٩٨ وشهر مايو/ أيار ١٩٩٩، سجل ٢١٣ شابا في برنامج التدريب المهني، أكمل منهم ٩٦ في المائة هذه الدورة. ولم يكن بين المتدربين في هذه الدورة سوى ٢٥ في المائة من الفتيات، بسبب الظروف الاجتماعية والثقافية الجامدة. ويبذل الآن جهد خاص بالتعاون الوثيق بين **البرنامج** وجمعية كاريتاس ومنظمات اللاجئين النسائية لتحديد الأنشطة النسائية المقبولة اجتماعيا، وفصل أنشطة المتدربات بهدف رفع مشاركتهن لتصل إلى الهدف المقرر وهو ٥٠ في المائة. وسيكون هناك خطة لتقديم القروض لتمكين المتدربين من القيام بأنشطتهم داخل المخيمات ومواصلة الاستفادة من الخبرات الفنية التي اكتسبوها.

٤٩- كانت ميزانية السنة الأولى من برنامج التدريب المهني (١٩٩٨-١٩٩٩) والتي جاءت من الأموال المتولدة محليا من بيع أوعية المعونة الغذائية الفارغة، تصل إلى ٠٠٠ ٢١ دولار تقريبا. وزادت إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٣٧ دولار في الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٠. ويجري الآن إعداد برنامج إضافي، هو برنامج التدريب على الحاسوب لتلاميذ الصف الثاني عشر (نحو ٣٠٠ تلميذ مقسمون على مجموعات، كل مجموعة ثلاثة شهور). والهدف من التدريب هو جعل المستفيدين منه على دراية بأعمال الحاسوب، وبالتالي تحسين فرصهم المهنية في المستقبل.

٥٠- وابتداء من أبريل/ نيسان ١٩٩٩، بدأ العمل في مشروع جديد لزراعة الخضر في معسكرات اللاجئين، كوسيلة لزيادة توافر الأغذية المنزلية الغنية بالبيتاكاروتين وغيره من العناصر المغذية الصغيرة على مدار العام. وتقوم مؤسسة هيلين كيللر الدولية بتنفيذ هذا المشروع من خلال العاملين في جمعية الصليب الأحمر، بتزويدهم بالمساعدات الفنية والإشراف العام من أجل شراء وتوريد بذور جيدة متأقلمة مع البيئة المحلية، وإقامة مشاتل قطاعية ومركزية في المعسكرات، وتدريب مجموعات اللاجئين على تحسين زراعة الحدائق، وزراعتها بصورة مستدامة، بالإضافة إلى تدريبهم على طرق التغذية، بما فيها تغذية الأطفال الرضع. وهناك الآن ما بين ١ ٢٠٠ و ١ ٤٠٠ أسرة في مخيمين من هذه المخيمات تشترك في المشروع في عام ١٩٩٩، مع احتمال التوسع في هذا المشروع في مخيمين أو ثلاثة آخرين في عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن تزيد قيمة الغلة من ٣٥٠ إلى ٦٠٠ روبية نيبالية لكل أسرة في الشهر في الفترة من يونيو/ حزيران إلى سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩. ويقدر مجموع التكاليف اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في السنة الأولى بنحو ٣٦ ٠٠٠ دولار.

برنامج إصلاح المناطق المتضررة من اللاجئين بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- المرحلة الثانية

٥١- انتهت المرحلة الأولى من هذا البرنامج في عام ١٩٩٤-١٩٩٥، بمنحة بلغت في مجموعها ٣٤٨ ٠٠٠ دولار من الحساب الخاص للمفوض السامي لشؤون اللاجئين بدعم من اللجنة اليابانية لإغاثة اللاجئين وحكومة كندا. والمرحلة الثانية من البرنامج، والتي تمت المساهمة فيها بمبلغ ١ ٣٨٠ ٠٠٠ دولار للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، و١ ٦٤٨ ٠٤٥ دولارا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، يجري تمويلها بواسطة وزارة التعاون الاقتصادي في ألمانيا. وفي عام ١٩٩٨، أنفق مبلغ ٢٥٦ ٦٠٠ دولار على إحياء الغابات، وإنشاء الطرق وتحسينها، وأشغال الوقاية من الفيضانات، وبناء منشآت صحية، وفصول دراسية في مدارس محلية مختارة في منطقتي جاهابا وموارنغ.

٥٢- ويتم اختيار مشروعات هذا البرنامج بمشاركة لجنتي التنمية المحلية في المنطقتين، ولجنتي التنمية القروية، و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، وتنفذ بواسطة وزارة الداخلية، ووزارة صيانة الغابات والتربة، والخدمات اللوثرية العالمية، وجمعية الصليب الأحمر، مع قيام **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بعمليات التنسيق العامة.

٥٣- في عام ١٩٩٩، خصص مبلغ ٥٣٠ ٣٧٣ دولارا لتنفيذ أنشطة مماثلة في المناطق المتضررة من اللاجئين. ويدخل في إطار ذلك تركيب شبكة لمياه الشرب، وتحسين قنوات الري الصغيرة، وبناء دورات مياه في القرى، وكذلك تزويد المدارس المحلية بالأثاث. وسوف يستفيد من هذه المشروعات الصغيرة نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من سكان المنطقتين. ومنذ أن بدأ تنفيذ هذا البرنامج في عام ١٩٩٤، كان له تأثيره الإيجابي الواضح على المجتمعات المحلية وقد تأكد ذلك بفعل العلاقات الطيبة والتقارب بين اللاجئين، والمجتمعات المضيفة لهم، والسلطات المعنية في حكومة نيبال.

المشكلات البيئية والإجراءات التصحيحية

٥٤- إن الوجود المستمر طوال السنوات السبع الماضية لعدد هائل من اللاجئين في منطقتين من أشد مناطق نيبال ازدحاما بالسكان، كان يمكن أن يلحق ضررا بالغا ببيئة هشة بالفعل، نتيجة الزراعة الكثيفة وزيادة الضغوط السكانية. والأغلبية الساحقة من أفراد المجتمعات المحلية في هاتين المنطقتين تنتمي إلى صغار المزارعين الذين يعتمدون على حطب الوقود كمصدر أساسي للطاقة، وعلى موارد المياه غير المغطاة لسد احتياجاتهم اليومية.

٥٥- وسعيا وراء الحد من الآثار السلبية المحتملة داخل المخيمات وحولها، واصلت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** جهودها منذ عام ١٩٩٢ في التخلص من الفضلات البشرية والمياه القذرة، ومكافحة ناقلات الأمراض وتوفير النظافة العامة، وحفر آبار عميقة في المعسكرات لمياه الشرب، تلافيا للنضوب المحتمل لمياه الآبار الضحلة التي تستخدمها المجتمعات المحلية المجاورة، كما تم توزيع الكيروسين بانتظام لأغراض الطهي منعا لقيام اللاجئين بجمع حطب الوقود من الغابات المجاورة، وقامت المفوضية بتوزيع مواد البناء لصيانة الموائل الموجودة في المخيمات.

٥٦- وتم تنفيذ مشروعات التشجير في إطار هذا البرنامج عن طريق اللجان الحرجية المجتمعية، وإقامة مشاتل مركزية لإنتاج الشتلات، مع تنفيذ أنشطة أخرى لتحسين الصرف وإقامة طرق فرعية حول المخيمات.

آليات التنسيق وسياسات الحكومة

٥٧- تتحمل حكومة نيبال المسؤولية الشاملة عن إدارة المخيمات، والمحافظة على النظام والقانون، وتسجيل اللاجئين، ومتابعة وصول اللاجئين الجدد.

٥٨- ووزارة الداخلية هي الوكالة المنفذة الرئيسية للحكومة في عملية اللاجئين وفي التنسيق بين الوكالات والوزارات من خلال الوحدة الوطنية لتنسيق شؤون اللاجئين على المستوى المركزي، ووحدة تنسيق اللاجئين على المستوى المحلي، وهما الوحدتان اللتان يرأسهما أمين المنطقة وكبير موظفي المنطقة على التوالي. وفي كل معسكر هناك مشرفون تابعون لوحدة تنسيق اللاجئين ونقاط للشرطة. أما وزارة الشؤون الخارجية فهي مسؤولة عن تنسيق مسائل السياسات، بما فيها مسألة إعادة التوطين.

٥٩- منذ المرحلة الأولى ١٩٩٦/١٩٩٧ في عملية اللاجئين، التزمت حكومة نيبال بمبلغ نقدي قيمته ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى **البرنامج**، أي بقيمة إجمالية قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، وهو المبلغ الذي استخدم لاستكمال شراء السلع الغذائية. كما تعفي حكومة نيبال **البرنامج** عادة من الضرائب والرسوم على المشتريات المحلية والمستوردة من السلع الغذائية.

الرصد والتقييم

٦٠- لاحظت البعثة المشتركة بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** أن نظم القيد والإبلاغ سليمة من جانب مختلف الشركاء المنفذين بالنسبة لكل قطاع من قطاعات المساعدة، وشمل ذلك بيانات مفصلة عن سكان المخيمات وحركتهم، وحالات المواليد والوفيات، والقيد في المدارس، ووصول لاجئين جدد، الخ. وأن كل هذه البيانات مصنفة بحسب الجنسين، ويجري تحديثها باستمرار.

٦١- وتصدر جمعية الصليب الأحمر تقريرا شهريا عن الحالة، بالتعاون الوثيق مع مكتب **البرنامج** في داماك، يفصل عدد اللاجئين في جميع المخيمات، وتوزيعهم، والنقص الموجود في السلع الغذائية وغير الغذائية المخصصة للتوزيع، ورصيد المخزونات في كل مخزن. ويعد المكتب الميداني للبرنامج توقعاته الشهرية عن الاحتياجات والجدول الزمني لعمليات التوريد، وهي التوقعات التي يخطط على أساسها لعمليات التسليم ومتابعتها. ثم تجمع هذه المعلومات في التقرير الشهري عن وضع الأغذية المتوافرة، لتوقعات الأغذية قيد التسليم، وأعمال الشراء خلال الأشهر الستة التالية.

٦٢- ويقوم الراصدون في صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) – بالتنسيق مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – برصد الحالة الصحية والغذائية من خلال إدارة الرعاية الصحية الأولية في جميع المعسكرات، وتصدر تقريرا شهريا عن الحالة الغذائية والصحية يحتوي على حالات المرض والوفاة، والكشف على الأطفال دون سن الخامسة، وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، بالإضافة إلى معلومات عن تنفيذ برنامج التغذية التكميلية. وفوق كل ذلك، يجرى مسح في شهر يونيو/ حزيران من كل عام لتقييم الحالة الغذائية للأطفال دون سن الخامسة.

٦٣- وبالنسبة للأنشطة التكميلية المولدة للدخل وأنشطة التدريب المهني التي تحصل على دعم من حصيلة بيع أوعية المعونة الغذائية الفارغة وأكياسها، يقوم **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية المنفذة بتقدير نتائج هذه الأنشطة، وتم تعيين مشرفتين من اللاجئات في المكتب الميداني **للبرنامج** لتقوما بمراقبة أنشطة المشروع وحساباته. أما المشروع الجديد للحدائق المنزلية، فبه وحدة داخلية للمتابعة الموسمية الشاملة ثلاث مرات في كل سنة، بهدف تقييم التغييرات التي تحدث في أنماط إنتاج واستهلاك الخضر في كل أسرة، مقارنة بالسنة الأولى في عملية المسح.

٦٤- يقوم صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) الآن بإجراء متابعة منتظمة لتشكيلة الأغذية في أماكن التوزيع، في الوقت الذي تقوم فيه فرق من البرنامج و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** وجمعية الصليب الأحمر بمتابعة منتظمة لاستخدام المخصصات من السلع الغذائية وغير الغذائية بحسب الأسر. وتبذل الآن جهود مستمرة لتحسين عملية جمع البيانات النوعية.

استراتيجية الانسحاب

٦٥- نظرا لأنه لم يتم العثور حتى الآن على حل دائم لمشكلة لاجئي بهوتان، فمن المنتظر أن يواصل **البرنامج** تقديم معونته الغذائية في عام ٢٠٠٠. ويجري الآن تحديد المستوى الأساسي للدعم الذي سيقدمه **البرنامج**. وفي ظل هذه الظروف، فإن استراتيجية إنهاء المساعدات في المستقبل هي الاستمرار في تحسين آليات التحمل عند اللاجئين بمواصلة العمل بمناهج واقعية عن طريق الاستفادة من فرص الاعتماد على الذات والمساعدات التكميلية.

تقدير المخاطر

٦٦- إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي، فإن تنفيذ استراتيجية الاعتماد على الذات بصورة فعالة والتوسع فيها، سيعتمدان على الدعم الكامل من جانب السلطات الحكومية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي. فقد أصبحت وزارة الداخلية في حكومة نيبال تقبل الآن رسميا أنشطة **البرنامج** في تشجيع اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم. ولكن سياسة الحكومة بعدم إدماج اللاجئين في مجتمع نيبال، تنص على أن تجري هذه الأنشطة بداخل المخيمات فقط، وألا تباع منتجاتها في الأسواق المحلية. ومن شأن ذلك أن يحد من قدرة اللاجئين على استكمال مواردهم، والمؤكد أن التقليل من هذه القيود داخل المخيمات سيساعد في إتاحة فرص أكبر أمام اللاجئين للحصول على موارد خارجية.

٦٧- لاحظت البعثة المشتركة بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** التغيرات الاجتماعية التي تحدث بين اللاجئين، والآثار الاجتماعية السلبية داخل الأسرة لمجتمع يعيش بصورة مصطنعة، وانعدام فرص الحياة الإيجابية أمام شباب تلقوا قدرا كبيرا نسبيا من التعليم. وهذه الاتجاهات تثير قلقا متزايدا بين الوكالات الإنسانية التي تعمل في المخيمات، بل وداخل أسر اللاجئين نفسها. فالخطر المحتمل من الإحباط المتزايد وما يسفر عنه من قلاقل اجتماعية، أمر لا يمكن التقليل من شأنه.

٦٨- ورغم أنه تم تدبير ٩٠ في المائة من احتياجات البرنامج من الأغذية للسنة الجارية منذ منتصف عام ١٩٩٩، فإن المستويات العامة للمعونة تتجه فيما يبدو نحو الانخفاض. وإذا حدث أي تخفيض جديد في أي عنصر من المساعدات الحالية، سواء من السلع الغذائية أو غير الغذائية أو الخدمات العامة، دون تعويضه بزيادة في تمكين اللاجئين من القيام بأنشطة تكميلية، فإن الوضع العام بين اللاجئين قد يتدهور تدهورا خطيرا.

المدخلات المطلوبة

المعونة الغذائية المطلوبة

٦٩- أوصت البعثة المشتركة بين **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بالمحافظة على حصة الفرد اليومية التي توزع على ٥٠٠ ٩٦ لاجئ، وببرنامج تكميلي لتغذية ٠٠٠ ٤ من المجموعات الضعيفة في المتوسط، بما في ذلك السلع الغذائية التكميلية التي تقدمها **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** للحصص العامة، (مثل الخضر الطازجة)، وأغذية الأطفال التكميلية، (وهي المخيض المجفف للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية فقط).

٧٠- تعطي الحصة الغذائية الأساسية، بما فيها الخضر الطازجة، ٠٢٢ ٢ سعرا حراريا للفرد يوميا، وهو ما يقرب من الحد الأدنى الموصى به وهو ١٠٠ ٢ سعر حراري، مع مراعاة أن اللاجئين لا يعتمدون اعتمادا كاملا على المعونة الغذائية الخارجية. كما يحصل اللاجئون على ٤٥٦ سعرا حراريا و١٣,٤ غرام من البروتين للفرد يوميا في شكل أغذية مخلوطة، مثل الأطعمة المخلوطة المضاف إليها السكر والزيوت النباتية (ترتفع إلى ٦٠٠ سعر حراري ٢٧,٨ غرام من البروتين عندما يضاف إليها ٤٠ غراما للفرد يوميا من المخيض المجفف للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية فقط) بمقتضى برنامج التغذية التكميلية لمساندة المجموعات الضعيفة.

الجدول ١: توزيع الحصص الأساسية (بالغرامات)

السلعة	الحصة العامة	الحصة التكميلية	حصة تكميلية إضافية للأشخاص الضعفاء
أرز (مغلي)	٤١٩	–	
بقول	٦٠	–	
زيوت نباتية	٢٥	١٠	
خليط (مقوى)	–	٨٠	
سكر	٢٠	١٥	
ملح مدعم باليود	٧,٥	–	
خضر طازجة	١٠٠	–	
مخيض مجفف (من مفوضية شؤون اللاجئين)	–	–	٤٠
القيمة الغذائية للحصة			
سعرات حرارية	٢٠٢٢	٤٥٦	١٤٤
بروتين (بالغرام)	٤١	١٣	١٤
دهون (بالغرام)	٢٧	١٥	–

٧١- يبين الجدول التالي مجموع الاحتياجات من الأغذية للمساعدات التي ستقدم في عام ٢٠٠٠.

الجدول ٢: مجموع الاحتياجات من الأغذية (بالأطنان)

السلعة	الحصة العامة	الحصة التكميلية
أرز (مغلي)	١٤ ٤٤١	–
بقول	٢ ١١٣	–
زيوت نباتية	٨٨١	١٤
خليط (مقوى)	–	١١٢
سكر	٧٠٤	٢١
ملح مدعم باليود	٢٦٤	–
خضر طازجة (من مفوضية شؤون اللاجئين)	٣ ٥٥٢	–
مخيض مجفف (من مفوضية شؤون اللاجئين)	–	١١

وبالنسبة للبرنامج وحده، فإن مجموع الاحتياجات هو ١٨ ٥٥٠ طنا من السلع الغذائية الأساسية والتكميلية.

المشتريات المحلية

٧٢- منذ المراحل الأولى لتقديم **البرنامج** لمعونته، كان هناك نظام مستقر للمشتريات المحلية والإقليمية من الأغذية. ففي عام ١٩٩٩، تم شراء ٩٦ في المائة من جميع السلع الغذائية بهذه الطريقة، وكان الاستثناء الوحيد من ذلك هو الزيوت النباتية بسبب تفاوت أسعارها تفاوتا شديدا في الأسواق الإقليمية. وقد ثبت أن المشتريات المحلية تضمن سرعة التسليم وانتظامه، وقبول الأغذية الأساسية المنتجة محليا، بالإضافة إلى الفعالية الاقتصادية، حيث أن أسعار الشراء تكون في متوسطها أقل من الأسعار الدولية تسليم نيبال، أو مساوية لها على الأقل. ولم تسجل أية أثار سلبية على الأسواق المحلية حتى الآن، نظرا للإنتاج الزراعي الكبير نسبيا في إقليم تيراي. كما أن التوريد المحلي – الذي يشمل نقل الأغذية إلى كل مخزن من مخازن المخيمات، له ميزة إضافية، وهي تقليل الخسائر في المراحل الوسيطة (وكمثال، فقد سجلت خسائر الأغذية نسبة منخفضة للغاية هي ٠,٠٢٥ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٨) ولذا من المستحسن الاستمرار في عام ٢٠٠٠ في تطبيق الترتيبات الحالية للشراء.

النقل البري والتخزين والمناولة

٧٣- حسبت تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة لعام ٢٠٠٠ على أساس ١٢ دولارا للطن المتري، مع الأخذ في الاعتبار تكاليف الإمدادات، أي النقل الداخلي ومناولة الأغذية، وصيانة مخازن المخيمات، وإيجار المخزن المركزي في بير تامود والتأمين عليه، وكذلك تكاليف موظفي جمعية الصليب الأحمر وما يتصل بها من تكاليف إدارة الأغذية وتوزيعها.

الاحتياجات من الموظفين

٧٤- تأتي الاحتياجات من الموظفين مفصلة في الملحق الثاني الخاص بتكاليف الدعم المباشر. ويقيم موظفو البرنامج الذين سيشرفون بصورة مباشرة على تنفيذ المعونة المقدمة إلى اللاجئين في المكتب الميداني في داماك، والمخزن المركزي في بير تامود، وهناك موظف ميداني قطري مسؤول عن العمليات البرية يساعده ثلاثة من الراصدين،

بالإضافة إلى بعض المعاونين. ومنذ منتصف عام ١٩٩٧، عين أحد متطوعي **الأمم المتحدة** كموظف ميداني مسؤول عن صياغة وتنفيذ الأنشطة المدرة للدخل وأنشطة التدريب المهني التي يمولها **البرنامج**، وذلك بالتنسيق مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والشركاء من المنظمات غير الحكومية.

توصية المديرة التنفيذية

٧٥- توصي المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بأن يجيز عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه، في حدود الميزانية الواردة في الملحقين الأول والثاني.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط تكلفة الطن (بالدولارات)	القيمة الإجمالية (بالدولارات)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
– الأرز	١٤ ٤٤١	٢٨٠	٤ ٠٤٣ ٤٨٠
– البقول	٢ ١١٣	٤٠٠	٨٤٥ ٢٠٠
– زيوت نباتية	٨٩٥	٨٤٠	٧٥١ ٨٠٠
– أغذية مخلوطة	١١٢	٣٥٠	٣٩ ٢٠٠
– سكر	٧٢٥	٣٣٠	٢٣٩ ٦٢٥
– الملح المدعم باليود	٢٦٤	١٤٥	٣٨ ٢٨٠
مجموع السلع	**١٨ ٥٥٠**		**٥ ٩٥٧ ٢١٠**
النقل البحري	٨٩٥	٣٥	٣١ ٣٢٥
الإشراف	١٨ ٥٥٠	٢,٥	٤٦ ٣٧٥
النقل البري	١٨ ٥٥٠	٥	٩٢ ٧٥٠
النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٧	**١٢٩ ٨٥٠**
مجموع النقل الداخلي والتخزين والمناولة		**١٢**	**٢٢٢ ٦٦٠**
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة			**٦ ٢٥٧ ٥١٠**
باء – تكاليف الدعم المباشر (انظر التفاصيل في الملحق الثاني)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشر			**٢٩٠ ٠٠٠**
مجموع التكاليف المباشرة			**٦ ٥٤٧ ٥١٠**
جيم – تكاليف الدعم غير المباشر (٧,١ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر			**٤٦٤ ٨٧٣**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**٧ ٠١٢ ٣٨٣**
مجموع تكاليف المشروع			**١١ ١٤٤ ٣٨٣**[2]

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية في البلد المستفيد.

(٢) تكاليف تتحملها جهات مانحة أخرى تشمل ٤ ٠٣٢ دولاراً على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و ١٠٠ ٠٠٠ دولار على الحكومة.

الملحق الثاني

احتياجات الدعم المباشر (بالدولارات)	
تكاليف الموظفين	
دوليون	١٤٦ ٠٠٠
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠ ٠٠٠
الموظفون المهنيون القطريون	١٠ ٠٠٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	٣٧ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**٢١٤ ٥٠٠**
خدمات الدعم الفني والتدريب	
رصد وتقييم المشروعات	١٥ ٠٠٠
التدريب	٤ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٩ ٠٠٠**
السفر وبدل المعيشة اليومي	
الأسفار الخارجية	٥ ٠٠٠
الأسفار الداخلية	١٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٥ ٠٠٠**
المصروفات المكتبية	
إيجار المرافق	٩ ٠٠٠
منافع عامة	٢ ٠٠٠
اتصالات	٨ ٥٠٠
أدوات مكتبية	٢ ٥٠٠
إصلاح المعدات وصيانتها	٢ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**٢٤ ٥٠٠**
تشغيل المركبات	
وقود المركبات وصيانتها	١١ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١١ ٠٠٠**
المعدات	
أجهزة الحاسوب	٣ ٠٠٠
أثاث ومعدات	١ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤ ٠٠٠**
مصروفات نثرية ومصروفات طارئة	٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢ ٠٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٢٩٠ ٠٠٠**

(١) الموارد من الموظفين، والبنود والخدمات غير الغذائية ضمن تكاليف الدعم المباشر، يستخدمها مكتب البرنامج فقط في الدعم المباشر للبرنامج.

الملحق الثالث

موجز يبين مجموع المساعدات الغذائية التي قدمها البرنامج إلى عملية إغاثة لاجئي بهوتان

رقم مسلسل	اسم المشروع	رقم المشروع	سنة البدء	سنة الانتهاء	مجموع التزامات البرنامج (بالدولار)
١	مساعدات غذائية طارئة للاجئي بهوتان في نيبال	طوارئ ٤٩٤٢	يناير/ كانون الثاني ١٩٩٢	أبريل/ نيسان ١٩٩٢	٣٥٠ ٤٦٠
٢	مساعدات غذائية طارئة للاجئي بهوتان	طوارئ ٥٠١٧	أبريل/نيسان ١٩٩٢	سبتمبر/ أيلول ١٩٩٢	٧٥٨ ٧٣٥ ١
٣	مساعدات غذائية طارئة للاجئي بهوتان	طوارئ ٥٠١٧ (التوسع الأول)	سبتمبر/ أيلول ١٩٩٢	مارس/ آذار ١٩٩٢	٣١٧ ٥٣٢ ٢
٤	مساعدات غذائية طارئة للاجئي بهوتان	طوارئ ٥٠١٧ (التوسع الثاني)	أبريل/ نيسان ١٩٩٣	سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣	٤١٦ ١٥٧ ٣
٥	مساعدات غذائية طارئة للاجئي بهوتان	طوارئ ٥٠١٧ (التوسع الثالث)	أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣	ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣	٩٥٨ ٧٣٧ ١
٦	مساعدات غذائية طارئة للاجئي بهوتان	إغاثة ممتدة ٥٣٢٤	يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤	نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥	٧٧٠ ٨٤١ ١١
٧	مساعدات غذائية للاجئي بهوتان في نيبال	إغاثة ممتدة ٥٣٢٤ (التوسع الأول)	ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥	ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧	٦٤١ ٣٨٧ ١٦
٨	مساعدات غذائية للاجئي بهوتان في نيبال	إغاثة ممتدة ٥٣٢٤ (التوسع الثاني)	يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨	ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨	٩٧٣ ٨٢٧ ٧
٩	مساعدات غذائية للاجئي بهوتان في نيبال	إغاثة ممتدة ٥٣٢٤ (التوسع الثالث)	يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩	ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩	٧٢٩ ٢٦٢ ٦
	المجموع				**٩١٢ ٩٤٥ ٥١**

القيمة الإجمالية للمساعدات التي قدمها البرنامج إلى لاجئي بهوتان في نيبال هي ٩١٢ ٩٤٥ ٥١ دولارا (من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٢ إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩، شاملة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش رقم ٥٣٢٤ (التوسع الثاني).